ص ص 287-314 P-ISSN : 2571-9807 / E-ISSN : 2710-8244

من أجل تنميتنا

For our Development

د.هارون غنيمة(*)

جامعة حسيبة بن بوعلي شلف – الجزائر

Haroun_ghania@yahoo.fr

تاريخ الارسال: 21-04-2020 تاريخ القبول:13-12-2020 تاريخ النشر: 31-12-2020

الملخص:

إن المشروع الحضاري التنموي للدول العربية عامة والجزائرية خاصة تعبّر عن نظرة عميقة للتأزم الحاصل للذات ومختلف قضاياها الحضارية، من حيث هي نظرة شاملة ومتكاملة لمسائل الحياة، الانسان، الثقافة، وتشكل المد الثقافي الغربي، وكل ما يطرحه الواقع من مشاكل وهموم، رغم أن كل محاولة لحل هذه الأزمة يؤدي إلى الدوران في حلقة مفرغة، وتراكمات تنموية فاشلة والدخيلة على البلد، وعدم القدرة على مواجهة الأثار المدمرة للعولمة في ظل رأسمالية متوحشة، لهذا المطلوب هو إقامة مشروع تنموي انطلاقا من خصوصياتنا وقيمنا وثقافاتنا، وعلى مجتمعاتنا ألا تحدد لنفسها أهداف المجتمع الغربي.

الكلمات المفتاحيّة: التنميّة– التقدم، المشاكل، الحضارة، الديمقراطيّة، الفقر.

Abstract:

The civilized developmental project for the Arab countries in general and Algerian in particular expresses a deep view of the self-crisis and its various civilizational issues, in terms of a comprehensive and integrated view of the issues of life, man, culture, and the formation of the western cultural tide, and all the problems and concerns that reality raises, despite every attempt To solve this crisis, it leads to a vicious circle, failed and alien development accumulations on the country, and the inability to confront the destructive effects of globalization under brutal capitalism, for this is required is the establishment of a development project based on our peculiarities, values and cultures, and our societies should not define for themselves the goals of Western society. Keywords: development - progress, problems, civilization, democracy, poverty.

(*) المؤلف المرسل: د. هارون غنيمة Haroun_ghania@yahoo.fr

المقدمة:

يعتبر عصرنا هذا بالنسبة لدول العالم العربي خاصة مرحلة لإعادة اكتشاف العالم وصياغته من جديد ومحاولة تطوير الذّات بأفضل ما يمكن كي تكون قادرة على إرشادنا، خاصة وأن العالم المتقدم اليوم يسير بخطى سريعة في التطوّر الكمي والكيفي للمعرفة العلميّة والتكنولوجيّة إلى جانب شدّة التعقيد، ولو عدنا إلى الوراء فكما هو معلوم حين فتح المسلمون عيونهم على إنجازات الغرب العمرانيّة والصناعيّة والتنظيميّة كانوا في حالة يرثى لها من الفقر والتمزق والجهل والإحباط، التبعية، الظلم والجور واستغلال القوى العظمى، عدم الامن... ومع الوقت تفاقمت تلك الأزمات وظهرت أزمات أعقد وأكبر منها خاصة في الآونة الأخيرة مع زيادة معدلات النزوح باتجاه المدن أو الهجرة باتجاه الدول الغنيّة، تغييب الديمقراطيّة والعدالة وحقوق الانسان التي هي من أكبر أسباب الهروب، إلى جانب عدم استثمار الأموال في مجالات اقتصاديّة وعلميّة منتجة، واقتصار استثماراتهم على المشاريع الترفيهيّة والعقارية وفي تأسيس الفضائيات التي تعرض برامج منسوخة وتروّج لثقافات هابطة، والمضاربات في السوق الأسهم، سوء استخدام الموارد المتاحة، ارتفاع منسوب التطرّف والإرهاب والمخدرات في كثير من الدول، والغزو الثقافي الخارجي، ضعف أداء النظم والديون الخارجية...إلخ، فكلّها أمور أدت إلى زيادة الأوضاع الاقتصادية والسياسيّة والثقافيّة... سوءا، فأدى ذلك بصورة عفوية أو قصدية خاصة في البداية إلى أن يلتقط وعيهم عن تقدّم الغرب كل ما يسهل استيعابه وما يشعرون أنهم بحاجة إليه كما أدركوا أن تجاوز والقضاء على هذه الازمات وغيرها لا يكون إلاّ بتحقيق التنميّة تلك التنميّة التي حققتها وتحققها الدول الغربية المتقدمة.

ولهذا وبدون شك فمنذ الخمسينات القرن الماضي إلى اليوم يعدّ موضوع التنميّة الموضوع الذي اقلق الدول العربيّة من زيادة خطورة ظاهرة الفقر بتزايد تلك المشاكل وظهور مشاكل أكثر تعقيدا، "فإتجه السواد الأعظم من كتاب التنمية في الدول العربية إلى بلورة الأسس والأليات والأساليب التي تساعد على التقدّم في أصعدة الخدمات والصناعة ومعالجة تلك المشكلات الحضرية التي ذكرناها وغيرها مستلهمين في كل ذلك أدبيات الغرب (مناهجه ووسائله...) ظانين أن ذلك سوف يولّد لدينا عين النتائج التي حصلوا عليها، ولكن ورغم أنه انقضت ثلاثة عقود أو أكثر من التنميّة لكن الدول العربيّة مثلها الكثير من الدول العالم الثالث مازالت تعاني العديد من الازمات بل وتفاقمها، ولم تحقق تقدما ملحوظا في معظم المجالات،

بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعاليّة أدنى مما كانت عليه، خاصة في مجال التربيّة والتعليم، لهذا بقي السؤال يدور في فلك البحث لماذا فشلت المحاولات التنموية في الدول النامية والعربية خاصة وتعرقلت رغم جدّة بعضها؟، ورغم أن بلدان العالم العربي معظمها مترامية الأطراف قليلة السكان بالنسبة للمساحة الدوّل، وتملك قوّة بشرية كبيرة 270 مليون نسمة لكنهم محرومون من الكفاءات البشرية المدرّبة، وتملك موارد طبيعيّة هائلة ومتنوعة، ولكنها تعاني شحا خانقا في مصادر الإنتاج والمياه...، وتعاني ظروف مناخية قاسيّة لا تشجع على العمل ولا على الإنتاج وتطوير الإقتصاد.... وأصبحت سوقا استهلاكيّة ليس للسلع الأجنبية فقط لكن أيضا للثقافات الغربية ما أدى الى تدهور كبير في ثقافتها ولغتها وعاداتها وتقاليدها، ولهذا فإن التحدي الكبير الذي تواجهه دول العالم العربي الذي يعاني من تلك المشكلات هو الاستجابة الصحيحة لمجمل المشكلات والمستجدات التي تجعل الحياة أصعب يوم بعد يوم، فالظروف العالميّة والمحلية تجعل ما هو موجود من إمكانات وأساليب وأفكار غير كاف للمحافظة على المكتسبات الراهنة مالم تضاعف الجهد وتنشد ما هو أفضل بصورة دائمة، وتقدم التنمية في هذه الدول حتى الأن لم يحقق قاعدة واسعة بالقدر الكافي لتقليل من تلك المشاكل التي تعاني منها رغم ما تنفقه من ملايين لتحقيق مشاريع هائلة.

تشكل التنميّة والسيادة التنمويّة اليوم إذن للكثير من الدول والمنظمات والهيئات الدوليّة حق من حقوق الانسان إلا أن الكثير من الإبهام يلف ما تعنيه أو ما ينبغي أن تعنيه كلمة التنمية، خاصة النقاش والدراسات حول التنميّة إن لم يكن كله فإن معظمه يأتي من ثلاث فئات أو نقول اتجاهات: الرسميين ذوي المناصب الحكوميّة أي اطارات الدولة، والوكالات والمنظمات الدوليّة خاصة الأمم المتحدة وفروعها والبنك الدولي، والفئة الثالثة هي الأكاديميين خاصة ذوي الاختصاص في العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وتختلف وجهات هذه الفئات وتتناقض في وجهة نظرها وأحيانا تكون متحيّزة أو مسيئة أو مبالغة.

وباعتباره منذ ظهوره واحدا من أهم المفاهيم الحضاريّة الكبرى وتبرز أهميته خاصة في تعدد أبعاده ومستوياته وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم والمؤشرات...، ويطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يُسمى بعملية التنمية: الاقتصاديّة، الاجتماعيّة، السياسيّة، الثقافيّة، الاخلاقيّة...إلخ، "لهذا كان الاوفر حظا في الانتشار وكذا الأكثر قدرة على مد مساحته إلى كامل الساحة الحضاريّة أويكاد"[1]، وهو كعميلة فكريّة ليست واضحة وبسيطة وليس لها أهداف محددّة وتحتاج إلى وسائل وأدوات

كثيرة لتتحقق، ولهذا يقال عليه أنه من اصعب الموضوعات التي يمكن البحث فيها كونه ذا طابع مفتوح ويحار الباحث في الكيفيّة التي يدخل بها إلى موضوعه من كثرة وتعدد الأفكار حوله، وكل يكتب من زاويته وفي الكثير من الدراسات نجد فيها الكثير من الانفعالات أو الافتعالات أو الاغفال وخاصة عندما ينظر إليه من منظور إيديولوجي.

إنه مفهوم يتضمن الصيرورة والتغيير والترقي خاصة أن أكثر ما يعنيه هو معنى التطور والنمو، لذا فإن تعزيز الإدراك بما تعنيه أو بما ينبغي أن تعنيه التنمية وتوسيع الاتفاق على ذلك بين المهتمين بقضاياها ومشاكلها أمر ضروري ومطلب ملح، لأنه يمس حاضر ومستقبل حياة البشر في جميع أنحاء العالم، ومن خلال التعريفات التي تقدّم له نستطيع فهم العمليّة التي تنفذ بها وتحديد علاقة التنميّة بالظروف الداخلية للدولة وبالدول الخارجيّة ومساعداتها والتجارة العالميّة، خاصة في ظل تطوّر وانفتاح هذا المفهوم وتعدّد أهدافه بل لا محدوديته، وحيث أثيرت أسئلة وما زالت تثار عن الطريقة التي تعرّف بها أو تحدّد بها (التنميّة) وتقاس بها مؤشرات التنميّة والمعايير التي تتّم بموجبه، وخاصة وكما يؤكد الكثير من المنظرين والمهتمين بالتنميّة أن تحديد مضامين التنميّة يحدده بدوره الأبعاد التي تشملها التنميّة وكيفيّة قياس هذه الابعاد وتوزيع منجزات التنميّة على هذه الابعاد كما ترتبط التنمية بالأرقام فالحديث عن التنمية بدون ارقام هو في العرض الاكاديمي لا يتحدث عن التنميّة.

ولهذا لكي نستطيع الإجابة عن أهم سؤال يطرح نفسه اليوم أمام التحديات التي نعيشها في الجزائر خاصة والعالم العربي عامة، وهو كيف تتحول المجتمعات العربيّة من مجتمعات فاشلة لا تساير التطوّر الذي يحدث في العالم المتقدم إلى مجتمعات تنتج التنميّة والتطور والازدهار؟.

ولكي نستطيع أن ننتج أفقا تنمويا علينا فهم البنيّة الفكريّة للتنميّة المنظرة للمستقبل، لهذا لابد من فهم بعمق وشمول:

أولا: هذا المفهوم وكيفية ظهوره ومراحل تطوره والتعاريف التي أعطيت له لأنه كلّما وضّح التصور أو المفهوم وضحت الفكرة وسهل العمل؟.

ثانيا: كيف تعاملت معه الدول الناميّة وخاصة منها العربيّة؟

1- ظهور المفهوم ومراحل تطوره:

1-1- في الفكر الغربي:

حسب مؤشرات التنمية العالمية لعام 1983 قسم البنك الدولي 126 بلدا من بلدان العالم التي تزيد عدد سكان كل منها عن مليون نسمة إلى مجموعات رئيسية: البلدان النامية، بلدان ذات دخل مرتفع، بلدان ذات اقتصاديات السوق الصناعية، اقتصاديات أوربا اوربا الشرقية[2]، إلاّ أن هذا المفهوم النامية أو (التنمية Development) ظهر قبل ذلك في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث Adam Smith (1723–1790) في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وإلى غاية الحرب العالمية الثانية لم يستعمل إلاّ على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استُخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمعات الأوربية في تلك الفترة كانا التقدم المادي Material Progress أو التقدم الاقتصادي Economic Progress، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization أو التصنيع Industrialization، ولم يبرز هذا المفهوم بصورة أساسية وبدأ يستعمل إلاّ "مع الربع الأول من القرن العشرين عندما بدأ النظام الدولي يشهد ظاهرة جديدة هي العكس التام للظاهرة السابقة والتي مثّلت انقلابا شاملا لا تحولا أو تغيّر أو تطورا وإنما الخروج من النقيض إلى النقيض، فقد بدأت الدوّل الباغيّة (الاستعماريّة) تخرج من ثرواتها وأموالها مقادير يعتّد بها لتمويل عمليّة تطوير الدول المغلوبة (المستعمرات)"[3]، وتكون بريطانيا أوّل الدول التي قدّمت مساعدات إلى مستعمراتها منذ عشرينات القرن 20 فيما عرف ببرنامج قانون التنميّة الاستعماري1929 وببرنامج "تنميّة ورفاهيّة المستعمرات 1940" اللذين كان يهدفان إلى تقديم مساعدات وقروض ميّسرة للمستعمرات البريطانيّة"[4]، ثم توالت جميع الدوّل المتقدمة بإنشاء مجموعة من المنظمات ومشاريع تحت أسماء متعددة لتقديم مساعدات على اشكال مختلفة (منها مساعدات إنسانيّة، مساعدات عسكريّة، انقاذيّة، رشاوي دوليّة للوجاهة الدوليّة وللتنميّة الاقتصادية) للدوّل وللشعوب الفقيرة وإن كانت من جهة الأهداف المعلنة كانت إنسانيّة لكن في الحقيقة هي سياسات جديدة ومظاهر جديدة للاستعمار القديم، "وقد أوصت منظمة الأمم المتحدة ومكاتبها الفرعيّة (الفاو، اليونيسف...) بأن تخصص الدوّل المتقدمة كل عام 1% على الأقل من مجموع دخولها القوميّة لمساعدة الدوّل الفقيرة، مع العلم أن الاستجابة لهذا النداء القوي لم تكن متكافئة مع الأمال الطموحة"[5] حتى يومنا هذا.

وبهذا عندما ظهر مفهوم التنمية مال في أول الأمر إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحق فيه من انجاز لما تعيشه وتعرفه دول عالم الثالث من انخفاض مستوى

الدخل الفردي بالقياس إلى مستواه المتحقق في البلدان المتقدمة، فعرفت التنميّة في هذه البدايات الأولى على أنها "الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن"[6]، والغاية منه هو تفعيل وتنشيط الاقتصاد الوطني وتحويله من حالة الركود والثبات إلى حالة الحركة والديناميكيّة وذلك عن طريق زيادة مقدرة الاقتصاد الوطني لتحقيق زيادة سنويّة ملموسة في اجمالي الناتج الوطني مع تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله ومستوى العمالة وتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي والحرفي والذي يقابله انخفاض في الأنشطة التقليديّة، لهذا اعتبرت الزيادة السنويّه في اجمالي الناتج الوطني ومستوى الدخل من المؤشرات الاساسيّة للتنميّة.

إذن في العقدين الأولين الخمسينات والستينات اعتبر الكثير من المنظرين أكاديميين أو رسميين ومن المنظمات أن العامل الاقتصادي هو أمّ العلل للتنميّة في المجتمعات، فقلّلوا من أهميّة الكثير من العوامل سواء كانت داخليّة أو خارجيّة، ولهذا أخذ على مضمون هذا المفهوم في بداياته على أن الهدف منه هو إلحاق مجتمعات العالم غير الأوربي بالمجتمعات الأوربية حتى تظل في وضع التبعية وتسير في طريق اللحاق بها، وخاصة مع إرتباطه بمفاهيم أخرى مثل: التطور، التحديث والتقدم وكأن هناك واحدية الحركة التاريخية وصيرورة المجتمعات التي تجعل من أوربا قائدة للركب الحضاري البشري وتأتي خلفها باقي المجتمعات «حيث يمكنهم تحقيق التنمية عن طريق نقل العناصر المادية التي أوجدها الأوربيون إلى مجتمعاتهم المتخلفة لكي يستطيعوا تجاوز مرحلة التخلف وتلحق بالركب الحضاري»[7]، أي الحضارة الغربية التي تمثل بكل ما لها وما عليها تحديا لسائر الحضارات ولا يمكن لأي مشروع أو فكر واقعي أن يتجاهل النموذج الغربي سواء أحبه أو كرهه، سواء أراد السير على خطاهم والنسج على منوالهم أم أراد مخالفتهم ومعارضتهم، لهذا علي التنمية أن ترتكز على زيادة الإنتاج من خلال تحقيق زيادة في المدخرات والاستثمارات والمعونات الاجنبيّة، وهذا ما أكده والت روستو Walt Whitman Rostow (1916–2003) الاقتصادي الامريكي في كتابه 'مراحل النمو الاقتصادي' 1959[8] أن هناك مراحل على الدول الناميّة أن تتبعها وهي نفس المراحل التي مرّت بها الدول المتقدمة، واعتبار النمو الاقتصادي هو الذي سيقضي على التخلّف والفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل....

إذن ظهر المصطلح في البداية مع الغربيين كحقل جديد يهتم بتطوير البلدان غير الاوربيّة ولكنه في الحقيقة دلّ أكثر على معيار تقسيم الدوّل إلى دول متقدّمة ودول ناميّة أو غير متقدّمة بهدف تمكين الغير المتقدم من صياغة نمط التنمية المحليّة لكن بما يخدم قبل كل

شيء مصلحة العالم المتقدم، وإن كان لا يعني من جهة أخرى غياب الكلي للأمور الأخرى الهامة مثل الصحة والتعليم... ولكن النظرة الغالبة على مفهوم التنميّة في هذه الفترة هي النظرة الاقتصادية.

ولكن بعد أن تحقق لبعض الدوّل النامية مستوى أرفع من الدخل القومي الفردي، وتحسن مستوى المعيشة وتطورت بعض القطاعات فيها ولكنها لم تحقق تنمية، بل ظل هناك فقر وبطالة وأمراض... وازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فلم يساعد النمو الاقتصادي السريع الذي شهدته بعض تلك البلدان على تغيير وصفها في النظام الاقتصادي العالمي، وعجزت عن دعم ما حصلت عليه من استقلال سياسي بالاستقلال الاقتصادي، بل إن تبعيتها للسوق الرأسمالي العالمي قد تكرّس وترسّخ، فتطور بذلك مفهوم التنمية الذي كان مختزلا في مجرّد النمو الاقتصادي السريع، وبدأ يظهر الاهتمام من طرف جميع الدول المتقدمة وغير المتقدمة خاصة بعد أن انتقد هذا المفهوم الأول وبدأ يبرز في السبعينات والثمانيينات ما يسمى أنماط التنمية البديلة، وبرز مفهوم الاعتماد على النفس كبديل للاعتماد على الغير، وأن تتوجه التنميّة نحو الداخل (الاهتمام بالحاجات الأساسية الداخليّة بدل أن تخدم الخارج)، وبعد أن تبين أن العبرة ليس بتحقيق مستوى معدلات عالية للنمو في الدخل الفردي لتخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة وزيادة التكنولوجيا المتطورة، وسيشير المفهوم لهذا التحول خاصة بعد الاستقلال للكثير من الدول في آسيا وإفريقيا بصورة جلية، وحيث مع التطورات المستجدة والتي بلورت مفاهيم وقضايا جديدة نتيجة لعوامل عديدة مثل الازمات الاقتصادية للدول المتقدمة، ارتفاع أسعار الطاقة، انهيار أسعار المواد الاوليّة، انخفاض المعونات التي تقدمها الدوّل المتقدمة للدول الناميّة، زيادة أعباء الدين لكثير من الدول، وانخفاض فرص حصول الدول النامية على قروض ائتمانية مما أدى إلى هبوط نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتدهورا في مستوى الدخل الفردي الحقيقي، وارتفاع عدد الدوّل الأقل نموا... ، وخاصة بعد إعادة ترتيب العلاقات الدولية بين القوتين الأعظم أمريكا والسوفيات الجديدة بعد اختفاء ما كان يعرف بالكتلة الاشتراكية في الإتحاد السوفياتي ودول شرق أوربا، فكل هذه العوامل وأخرى كثيرة ستعمل على تأخير عملية التنميّة في الدول الناميّة وستؤثر على مفهوم التنميّة، حيث ستكتسبت مفاهيم الاعتماد على النفس والتحرّر من التبعيّة والاعتماد الجماعي على الذّات بين الدول الناميّة أهميّة مضاعفة، فتحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي إلى قضايا التفاوت والعدالة في توزيع الدخل وإزالة الفقر والقضاء على البطالة.

وفي الثمانيات كذلك ومع أيضا ظهور الخصخصة والتخصيصية في كثير من بلاد العالم والذي سيدفع إلى ظهور نشاط محموم لمراجعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي ودور التخطيط والتدخل الحكومي في إدارة الاقتصاد القومي وإعادة تحديد المساحة المتاحة لكل من السوق والقطاع الخاص في تحقيق التنميّة، وبالتالي ظهور اتجاهين اتجاه يدعوا إلى الخصخصة ويرى الأمور لقوى السوق، واتجاه يدعو إلى ضرورة بقاء الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي لزيادة كفاءة القطاع العام، لهذا أيضا سيصبح مفهوم التنميّة هو «إحداث تغيير هيكلي في البنيّة الاقتصاديّة وإحداث ثورة في الإنتاج الزراعي والغذائي وبناء قاعدة صناعيّة رصينة ومتطورة قوامها الصناعات الاستراتيجيّة والثقيلة مما يمكن معه تطوير وبناء تكنولوجيّة ذاتيّة تحقق في النهايّة قدرا كبيرا من الاستقلال الاقتصادي، ومن سدّ معظم حاجات الطلب المحلي من مختلف السلع الزراعيّة والصناعيّة، وتوفير فائض اقتصادي يسمح بالتمويل الذّاتي المستمر والمتناهي لأفاق العديدة للاستثمار، ويطوّر من وسائل الفن الإنتاجي ويحسن تتطور الصناعة والزراعة وترتبطان وفق المعطيات الداخليّة للاقتصاديّة وبذلك تتجاوز المرحلة الراهنة في التبعيّة التكنولوجيّة»[9] فلا بد أن يكون للدولة دور كبير في تلك التغيرات، وإن كان سيبقى ايضا العنصر الاقتصادي أساسيا في التنميّة ويكون بذلك المفهوم العكسي للتنمية هو التخلف. وبذلك توسّع مفهوم التنميّة، فإلى جانب ضرورة حدوث تغيّرات هيكليّة اقتصاديّة، برزت الجوانب الغير الاقتصاديّة للتنميّة المتصلة بالنظام الاجتماعي والسياسي والعلاقات القوى فيه وطبيعة الحكم ومدى المشاركة الشعبيّة في اتخاذ القرارات والجوانب المتصلة بثقافة المجتمع والجوانب المتصلة بالعلاقات الدوليّة، وما يمكن أن تمارسه العوامل الخارجيّة من تأثيرات في صناعة وتنفيذ استراتيجية التنميّة، وفي الحقيقة هذه المعاني كلها هي وثيقة الصلة بمفهوم **التنميّة البشرية** الذي سيبلوره البرنامج الإنمائي للأمم المتحددة سنة 1990 والذي سنتعرّف عليه لاحقا.

وهكذا لم تتوقف عملية المراجعة لمفاهيم التنميّة منذ بدأ هذا المفهوم فبعد الثمانينات أيضا ستظهر عوامل وقضايا جديدة على الساحة الدولية ستلعب دورا كبيرا في قضية التنمية وأهمها: الثورة العلمية والتكنولوجية، قضية الحفاظ على البيئة وأضرار التنمية وبروز دور الفقر والغنى في التأثير في البيئة، وبهذا يظهر مفهوم التنمية المستدامة (المطرّدة) المستمرة من منظور حماية البيئة وتحقيق التوازن البيئي وسيعرّف هذا الشكل من التنمية على أنها «عملية

التأكد من أن قدراتنا جاءت لتلبية احتياجاتنا في الحاضر بحيث لا تؤثر على احتياجاتنا في المستقبل» [10]، كما تشمل على ضرورة المحافظة على البيئة وعدم تلوثها.

ثم مع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... أيضا ومع ظهور قضية الحريات والمشاركة الديمقراطيّة تظهر قضيّة التنمية البشرية حيث تصبح موضوع اهتمام الكثير من التقارير والدراسات الدوليّة عن التنميّة، وهي قضيّة وضع البشر في بؤرة اهتمام المخططين وصناع السياسات في البلدان الناميّة، فلن تعود التنمية مجرّد تحسين القدرات البشريّة من خلال التعليم والصّحة والتغذيّة وما إلى ذلك ستصبح «عملية شاملة هدفها وصانعها الإنسان وبالتالي فهي ليست مجرّد تحسّن كمي أو كيفي في الأشياء وإنما تغيّر كيفي في المجتمع، يعني الارتقاء وأبدا بالمجتمع والفرد إلى مستوى أعلى من الرفاه والثقافة والحرية والقدرة على التجديد»[11]، وحيث سيعد التعليم من أهم «الاستثمارات الطويلة المدى التي يتجسّد فيه التنميّة البشريّة، والذي يدري عوائد اقتصاديّة أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي ويساهم في تذويب الفوارق الاجتماعيّة والاقتصاديّة بين أفراد المجتمع، كما يساهم في الحراك الاجتماعي والاقتصادي وعلى المدى الطويل، ولم يعد التقدّم مرتبط بمصادر الثورة الطبيعيّة المتاحة للمجتمع بقدر ارتباطه بمصادر ثروتها البشريّة والنظرة الحديثة للتربية التي أصبحت ترى ان التربيّة هي الأداة الأساسيّة للتنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة»[12].

ثم مع تطور الأوضاع أيضا أكثر فأكثر في جميع الدول المتقدمة والغير المتقدمة ستبرز قضايا جديدة أو لنقل قضايا ستحوز على الإهتمام أكثر وأهمها ظهور قضية نوع الحكم والقضاء على البيروقراطيّة في الدوّل المتخلفة التي الحقت أضرار بالغة بالعلاقات الاجتماعيّة ومشاعر الانتماء والاستعداد للمشاركة في العمل العام لدى غالبية المواطنين، وظهور فكرة فاعليّة الدولة ونزاهتها ونظافتها، والتي تقوم على المشاركة، التفاني، المحاسبة، حكم القانون، الفاعلية، الانصاف، وستظهر معها إذن سياسات جديدة منها تحرير الاستثمار وترك قوى السوق في تحديدها، سياسات التجارة الخارجيّة والصرف الأجنبي، سياسات الخصخصة... والتي كما هو معروف اقتصاديا هذه السياسات كان لها أثر سلبي على التنميّة في المدى القصير وحتى على المدى الطويل مما أثرت سلبيا على سياسات التنمية في الدول النامية، ومما زاد وطأة على التنمية في الدول الناميّة بروز وظهور ما يسمى العولمة الاقتصادية وهو اكتساح النظام الرأسمالي على كل أرجاء المعمورة (بدرجات متفاوتة) هذا النظام الذي لا يفتأ تتغير بنيّة وأسلوب إدارته وكل جوانب وعناصر تشغيله، استنادا إلى الثورات التكنولوجية التي

يشهدها العالم المتقدّم (ثورة المعلومات والاتصالات) مع انتقائية شديدة، وهكذا عام 1999 يعلن البنك الدولي عن مبادرة جديدة أطلق عليها "الاطار الشامل للتنميّة" يستند إلى إعادة النظر في السياسات الليبرالية للإصلاح الاقتصادي والتنميّة وإلى طرح جديد لمفهوم التنمية ومؤشراتها، وذلك لسلبيات التي ظهرت في الليبرالية الاقتصادية الجديدة وتطبيقاتها على الأمم والتي عرقلت التقدم وتراجع التنمية الاجتماعيّة مع مراعاة اعتبارات جديدة وهي أهمية بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية، وثانيا أهمية الدولة لهذه الرؤية التنمويه مع بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الجانب الهيكلي والاجتماعي البشري[13]، إنها ستصبح هدف عام شامل لعمليّة ديناميكيّة تحدث في المجتمع وستكون عمليّة تستهدف الاستثمار في الموردين المادي والبشري بهدف الرقي بالمجتمع أي تنمية الانسان بالإنسان ولا يتأتى ذلك أيضا إلاّ من خلال التعليم لغالبيّة أفراد المجتمع ويكون تعليم نوعي.

وبهذا يستدرك جميع المهتمين بالتنميّة أن هناك ثمّة «سلسلة عوامل داخليّة وخارجيّة (سياسيّة إلى جانب الاقتصاديّة ونفسيّة وثقافيّة وبيئيّة،...تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في موضوع التنميّة»[14]، ولهذا وفي عام 2011 سيجئ في تقرير التنميّة الحديث عن الصراع والأمن والتنمية فتعرّف من منظور آخر على أنها «تعزيز المؤسسات الشرعيّة والحوكمة لتوفير الأمن والعدالة وفرض العمل للمواطن الذي هو أمر حاسم في كسر دائرة العنف»[15]، كما وستختلف وستتنوع التعريفات التي ستقدّم لها كون كل سيتناوله من زاويته وينظر إليه انطلاقا من الايديولوجيّة الحاكمة لفكره واختصاصه، ولكن أيضا سيبقى الجميع يتفق على أن التنميّة عمليّة ووسيلة لتمكين الانسان من تحقيق نموه وبلوغ غاية وجوده وتحقيق قدرا أكبر من الرفاه، إنها فعل إرادة واعيّة مدربّة في مجتمع تحكمه سلطة مريدة لا مذعنة، مخططة لا منفذة فقط.

لكن في النهاية أيضا نقول رغم ما شهده ويشهده هذا المفهوم وكعملية من تغير وتطور تبقى التنميّة عند الغرب الهدف منها هو التنميّة الاقتصادية بالدرجة الأولى وكل شكل من أشكال التنميّة الأخرى الثقافيّة، التربويّة، التعليميّة... الغاية منها ليس إلاّ المزيد من الرفاهيّة في الحياة الماديّة والاستمتاع بالموارد الطبيعيّة، إنها في المجتمعات الغربيّة أداة من الأدوات نحو تحقيق أهداف الرأسمالية والمزيد من الأرباح وتأمين المصالح ومضاعفة الأرباح، ومن الطبيعي أن تتحرك الوسائل تبعا للغايات والأهداف، إن مفردة التنميّة ونماذجها التي أثيرت على نحو إجمالي في الغرب (الحداثة، التقدم...) منذ منتصف القرن التاسع عشر والتي حازت وتحوز على إهتمام الخبراء في الاقتصاد والسياسة والاجتماع «ليست سوى التعبير الاقتصادي

والنظري لقيام عالم على أساس العقل المتقطع عن الوحي والدوائر حول محور الإنسان والمتسّم بالذّاتيّة وسيادة النفس الأمارة بالسوء»[16].

1-2- في الفكر الإسلامي:

ولهذا وعندما ستبدأ الاهتمامات النظريّة الأساسيّة لدراسات التنميّة في الدول النامية وخاصة في الدول العربية منذ الستينات كما قلنا سابقا ستتركز بشكل عام حول النمو والتحديث والتقدم والتنميّة، وستحرز الدراسات الاكاديميّة المهتمة بقضايا التنمية تقدما يفوق التقدّم الذي سيحرزه الموضوع المدروس «لمحدودية الإنجازات لنظريّة التنميّة على المستوى العملي»[17]، ولكن زيادتها على المستوى النظري أدى أيضا إلى تعدد النظريات وإلى تناقضها، ولكن يبقى التنميّة كمصطلح لم يكن شائعا في الكتابات الاسلاميّة الأولى إنه «حديث العهد في قاموسنا اللغوي والفكري إلاّ أن معناه مختزن في جذوره، وقد دخل هذا المصطلح قاموسنا كغيره من المصطلحات نتيجة إحتكاكنا بالغرب ونقل المغتربين له على وسطنا وبيئتنا»[18]، وقد ورد بعض من معانيه ومرادفاته «في القرآن الكريم وفي بعض الاحاديث النبويّة الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الائمة والعلماء وخطبهم في عصور الإسلام المبكّرة والوسيطية»[19]، ولأن هذا المفهوم يعد اليوم من أهم وأخطر المفاهيم الفاعلة في حياة كل دولة أو جماعة أو فردي، فهو من المفاهيم كما سبق وقلنا التي يقاس بها تصنيف الأمم والدوّل متقدّمة أو متأخرة أو متخلفة، فقد حدثت في الفكر الاسلامي الكثير من الصراعات حول الأسماء والمسميات التي ترادف التنمية ومدى انطباقها وتضميناتها المتحيّزة وكوامنها الاديولوجية، ولهذا فالكثير من الذين انشغلوا بهذه المسألة رأوا أن أهم المشاكل على مستوى هذه العمليّة هو تحديد المفهوم وهي أول إشكالية لا بدّ التعامل معها مع عملية التنمية؟ لأنه مفهوم يحتوي على الكثير من المغالطات، فلا بدّ أن نقارن المفهوم الحقيقي الذي صاغه الغرب لهذا المفهوم في الأدبيات الغربيّة المعاصرة والمفهوم الإسلامي الذي يجب أن تنطلق منه التنميّة الاسلاميّة وفي المنظومة القيميّة الاسلاميّة.

وحيث تشير معاجم العربية «إلى أن التنميّة في اللغة تعني الزيادة في كمّ الأشياء أو كيفها ونوعيتها، فقد قالت العرب: نما الزرع، ونما المال أي زاد، وقالوا أيضا نما الخضاب في اليد والشعر، إزداد حمرة وسوادا»[20] أي زاد وكثر، ونميّت الشيء تنميّة: جعلته ينمو، فالإنماء والتنميّة فعل ما به يزيد الشيء ويكثر، **فالتنميّة** من الانماء، والانماء لغة مصدر أنمى، وهو من نمى ينمي نميا، ومعنى النماء «هنا أي الازدياد التدريجي... لهذا هناك من يؤكد أنه هناك

اختلاف بين مفهوم النمو Croissant والتنميّة Development فالنمو يشير إلى التقدّم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل متعمّد من قبل المجتمع أو الدولة، أما **التنميّة** فهي العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في اطار خطط مدروسة وفي حدود فترة زمنيّة محدودة»[21]، بمعنى أنه هنا يمكن القول أن النمو ليس مرادفا للمفهوم الإنجليزي أو الفرنسي، فالمعنى العربي تعني التوالد الذّاتي والتجدد أمّا الغربي فتعني استبدال الجديد بالقديم والقضاء على المجتمعات التقليديّة تمهيدا لبناء المجتمع الحديث، فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو، لهذا يمكن وصف التنميّة بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجيّة جديدة أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل في المجتمع.

وأكثر المفاهيم التي حاول الكثير من المفكرين المسلمين إعطائها للمفهوم التنميّة والتي هي ذات مضامين ومعان نابعة من الخبرة العربيّة الإسلامية كما يؤكدون على الرغم من أن هذا المفهوم لم يكن له أي جذور في التراث الإسلامي وإنما هي غربيّة تماما هو: الاستخلاف، التثمير، والاستثمار، التجارة، الاكتساب، الزيادة، العمارة، والنماء، والتمكين، الترقي، الرشد...، وهي على عكس المعاني الاتيّة: الكنز، التعطيل، اللغي... ، ويؤكدون هؤلاء أن قصد القرآن الكريم من كل تلك المفاهيم هو التنميّة، وهم في كل ذلك يستدلون بذلك بأيات من القرآن والسنة، فمثلا يعتبر البعض أن مفهوم **الزكاة** «هو الذي يمثل بديلا لمفهوم التنميّة من حيث تعبير اللفظ عن مفهوم النمو والزيّادة المرتبطة بالطهارة والبركة وأجر الآخرة، لأنه وعندهم النمو الدنيوي فقط لا يعبّر في حقيقته عن النمو، بل قد يعبّر عن نقصان وخسران، في حين نجد مفهوم Development يركز بصورة أساسيّة على البعد الدنيوي وداخل هذا البعد تتضخم الابعاد الكميّة من خلال التركيز على مؤشرات معينة اقتصاديّة في مجملها يتخذ منها دلالة على حدوث التنميّة، حيث تقوم المجتمعات الإنتاج بالإنتاج الكمي بصرف النظر عن أية غاية إنسانيّة وبالنجاح التقني ولو كان مدمّرا وبالتنظيم الاجتماعي ولو انجب الاضطهاد»[22]، ولكن هناك ايضا من جهة أخرى من يرى أن المعادل العربي لكلمة التنمية الغربية هو النمو والتعالي وبالتالي لا ضرورة للبحث عنها في القرآن الكريم سواء ذكرت فيه أم لا، إنما يقع بحثنا عن معناها خارج القرآن الكريم ثم نعود لنعرض ما توصلنا إليه من معنى على القرآن الكريم لنعلم هل يؤيده القرآن ام لا وهل يتماشى مع هذا الإتجاه في التنميّة أم لا؟.

ولكن في الحقيقة أيضا المتمعن في هذه الكلمات يجد أنها تختلف في المعنى عن كلمة التنميّة بمفهومها الغربي لأن معظم تلك الكلمات هي في الحقيقة تستطين في معناها التعالي والكمال، لهذا رأى البعض أن عملية النقل أو الترجمة هذه لم تستطع أن توجد المقابل الدلالي للمفاهيم الغربيّة، ناهيك عن محاولة توليد مفاهيم ذاتيّة أو كشفها تعبّر عن حقيقة الثقافة العربيّة ومضمونها وخاصة أن المصطلحات التي ترادف التنميّة بالمفهوم الغربي هي الحداثة، التحديث والعصرنة، التقدم، التطوّر، التغيير، الرقي... وهي لا تمثل منظومة متكاملة أو نسقا واحدا وإنّما هي مفاهيم متعدّدة لموضوع واحد، كل منها يعبّر عن جوهر المفهوم الآخر وإن كان من زاويّة معينة أو بطريقة معينة، ومن ثم فإن تناول هذه المفاهيم لا يأتي في سياق الحديث عن بناء مفهومي متكامل واضح الابعاد ومحدد العلاقات، بقدر ما يكون حديثا عن حقيقة ظاهرة واحدة يعبّر عنها بمفاهيم مختلفة، طبقا للفترة التاريخيّة والمنحى الأيديولوجي والظروف السياسيّة، ناهيك أن لهذه المفاهيم دلالات ومضامين تختلف عن معناها الظاهري وعن الكلمات المترجمة لها باللّغات العربيّة كالتي ذكرناها سابقا.

لهذا يؤكد الكثيرين أن التنميّة في الوطن العربي بكل اشكالها هي عمليّة قيصريّة فرضت على المجتمعات العربية والنامية فرضا تعسفيا ترتب عنها ارتجاج في مختلف مكونات المجتمع واهتزاز في بيئته، لأنه في رأي البعض أن هناك خطأ الترجمة للمفهوم والنقل للمفهوم الأوربي وعدم كفايته لشمول جوانب المفهوم الغربي وابعاده، في حين يؤكد البعض الأخر أن المشكلة ليست في تنوّع المصطلحات أو المعاني التي تعطى له لأننا «نجد المصطلح الأصلي المتداول في الكتابات الانجليزيّة هو Devlepment ويكون قابلا لفظيا أن ينقل ويستعمل في الدراسات العربيّة المناظرة إما في مصطلح النمو أو الانماء أو التنميّة أو التطور أو التطوير وهذا الأخير هو الأقرب في المعنى الذي يفيد النقلة النوعيّة»[23]، ولأن المهم انه من طبيعة حال الأمم العالم الثالث وهي تشق طريقها إلى العصر وتبحث في مصادر القوّة والتمكن هي الأخرى أن تأخذ بالعلوم الحديثة، والعلم سلاح للتطوير والتنميّة والتحديث والتحضّر حسبما شهدته من حال الأمم التي سبقتها وما عاينته من افتقارها هي، والمهم أن لا يفوتها في ذلك كله أن هناك تفاوتا بين علم وعلم آخر، وأنه ليس مدار العلوم كله واحدا، وأن التعامل مع واقع الظواهر الماديّة شيء ومع واقع الظواهر الانسانيّة شيء آخر، ولكن يبقى في النهاية ان العلوم التي تبحث في التحوّل والرقي والتي تأتي من طرف من حقق مثل هذا التغيير والرقي في حاله

هو لا بد لها أن تحمل في طياتها أسس الدواء لداء أنهك من عجز عن الارتقاء وهذا ما أملت فيه الدول العربية خاصة.

ولكن يبقى أن هناك وجهتين في العالم العربي في التعامل مع التنمية: وجهة تقرّ أن رؤى واتجاهات المدارس الغربية صالحة لتعميم حيث يعتقد أصحاب هذه الرؤية أن الدول الناميّة (العربيّة) تستطيع أن تحقق التنميّة إذا وضعت نصب عينيها نهج الدوّل المتقدمة وسارت عليه، وأخذت رؤوس الأموال والمساعدات الماليّة والتكنولوجيّة والخصوصيات الثقافية لتلك المجتمعات، بشرط أن يكون لدى البلدان المتخلفة الرغبة والقدرة على استقطاب رؤوس الأموال والمساعدات التكنولوجيّة، وأن تتبنى العناصر الثقافيّة الموافقة للتنميّة كجزء من ثقافتها، ولكن نتيجة ذلك كما هو معلوم فلقد انخدعت الكثير من الدول في بداياتها بمظاهر الزيادة في الدخل القومي والفردي وبالتحسن المفاجئ في مستويات المعيشة الذي أرادت أن تحققه، هذا الذي لم يصاحبه تطوير حقيقي في الفن الإنتاجي وتعميق في الفعاليات الاقتصادية، لقد اتجهت في البداية الكثير من الدول العربية الى تنمية قطاع الخدمات وتضخم نصيبه في مجمل الناتج المحلي، وتوسيع النشاط الاقتصادي في بناء العقارات وحمى المضاربات في بيع وشراء الأراضي وتوسيع قطاع تجارة الاستيراد، وزيادة الصادرات من النفط عن طريق خلق قطاع اقتصادي متطور، او زيادة الصادرات من المواد الخام في الدخول وفي تحسّن مستوى الأجور والمعيشة...إلخ غير ذلك اتضح أنه في الحقيقة ليس تنميّة حقيقيّة، إنها أمور لم تساعد ابدا بتوطين وتجذر عمليّة التنميّة في البيئة المحليّة، ولذلك وجهت الكثير من الانتقادات لهذا الزعم أهمها أن الأخذ بهذا الرأي يؤدي إلى انمحاء الهويّة الثقافيّة المحليّة، والنزوع إلى ثقافة الآخر ويفتح الباب واسعا أمام الاستعمار الثقافي، فهؤلاء قد قدّموا خبرة المجتمع الأوربي كمقياس ومعيار لما هو متقدم أو متأخر، وأن ما يحققه المجتمع الأوربي يمكن تحقيقه في المجتمعات المتخلفة، لكن على عكس ذلك الذي حدث هو ازدياد الفجوة بين هذه الدول الاوربية والمتخلفة بل واتسع بإطراد على الرغم من الجهود التنموية التي تبذلها الدوّل الغير الاوربية، لأنها هي بذلك تكون مجرد عملية تقليد الغرب من دون بناء القوّة الإبداعية وتضخيم نوع من النشاط الاقتصادي الطفيلي دون تنمية القوى الإنتاجية تنمية استراتيجية.

ولهذا سيظهر إتجاه آخر ممن سيرى أن مشكلة التنميّة لا يمكن علاجها من زاويّة اقتصادية بحتة كما عالجها الغربيون بل لا بدّ من الحل الإسلامي ما دام الإسلام يتناول جوانب الحياة كلها، ويؤكدون هؤلاء أن فشل التنميّة في الدول العربيّة هو نتيجة تخبطها بين اتباع النمط

الرأسمالي أحيانا والنمط الإشتراكي وعدم بناء نمط إسلامي أصيل، فالتنمية بالمفهوم وبالمنظور الغربي لا يصلح للمجتمعات العربيّة ولا يخدمها وما فشل التنميّة إلى يومنا هذا دليل على ذلك، فإمتلاك بعض الدول لرؤوس أموال طائلة، ووجود مساعدات الماليّة وتحقيق بعض النمو في بعض المجالات إلاّ أنها لم تحقق التنميّة بل بعضها أدى إلى تكريس التبعيّة ومشاكل الانحلال، وذوبان الهويّة والخصوصيات في تلك الثقافات للدوّل المتقدمة، لهذا يؤكد أصحاب هذه النظرة بأن على المجتمعات المتخلفة ان تقيم تنميّة لكن بشكل مستقل عن النظام العالمي، لأن رؤوس الأموال الاحتكاريّة في البلدان المتخلفة والمساعدات الانمائيّة للدول المتقدمة للدول المتخلفة لم تلعب دورا سوى في الحؤول دون تنميّة هذه الدول المتخلفة وتأخر تطور تلك المجتمعات، لهذا يعتقد أصحاب هذا الاتجاه على الدوّل المتخلفة إذا ما أرادت التخلّص من هذه الحلقة المفرغة أن تتخذ قرارا حازما بالانفصال عن النظام وسلوك طريق التنميّة الغربية، إنهم يؤكدون أن مفهوم التنميّة بالمفهوم الغربي يتعارض مع الإسلام كليا، لأن الغايّة من التنميّة عند الغرب هي التنميّة الماديّة والاقتصاديّة التي تحقق له غنا ماديا فقط ولكن لا تسمو بروحه، ثم أنها عملية كما رأينا سابقا «انبثقت أساسا من الرؤيّة الخاصة للعقل الأوربي فمفاهيم مثل التقدّم والتخلّف والرقي والتأخر...»[24]، تعكس تماما الواقع الأوربي بما يسوده من قيم ومؤسسات وعلاقات تبعيّة وتسلّط واستغلال، لهذا إن قبول التنميّة بمعناها الغربي ستترتب عليها قبول قيمها ايضا التي تتمثل في جمع الأموال والثروات وتكديسها، والتي بدورها تقوّض أركان روح الكرامة والعزّة، وتجلب الويل والثبور والفساد لأفراد المجتمع المسلم... مع أن الفقر أيضا مذموم في الشريعة الاسلاميّة، والتقليد لا يعد صفة سلبيّة بالمطلق بل له الكثير من الخصائص الايجابيّة فهو أسلوب فطري عند البشر.

وبين هذين الاتجاهين سيظهر اتجاه ثالث سيحاول أن يوفق بين الإتجاهين الاولين وسيرى ضرورة إخضاع مثل هذه المفاهيم لمعايير الشريعة الإسلاميّة ونأخذ ما يخدم الشريعة ونترك ما لا يخدمها، إنه موقف يزعم أنه بالإمكان جمع الثقافتين لكن بطريقة ممنهجة، تكون بأن نهتم بثقافتنا وننطلق منها ومعرفة الإيجايات فيها وتقويتها وفي نفس الوقت تشخيص الخصوصيات السلبيّة ومحوها تدريجيا من على جسم هذه الثقافة، ولكن أيضا في المقابل لا يعني التركيز على الثقافة الوطنيّة عدم أهميّة الثقافات الإنسانيّة الأخرى، بل تعني بذلك التعرّف على ثقافات المجتمعات الأخرى ونقد وتقييم هذه الثقافات وبالنتيجة الاختيار الواعي للجوانب الإيجابيّة منها مع الأخذ بعين الاعتبار توافق الجوانب المقتبسة لمقتضيات ثقافتنا ومجتمعنا.

ولكن في الواقع مازالت الدول النامية وعلى رأسها الدول العربيّة بين هتين الاستراتيجتين: استراتيجية الانفتاح واستراتيجية الانكفاء على الداخل أو التوفيق بينهما، ويبقى هكذا وفي ايطار فهم التنميّة ومتطلبات تحقيقها ومعرفة جهود الأقطار النامية في السير في طريق التنمية ظهر مفهوم التنميّة للقضاء على التبعية والتخلف بشتى مظاهره وصوره الذي تعيشه دول العالم الثالث ومنها دول العالم العربي تمهيدا لإرساء دعائم وقواعد مجتمع جديد تسوده الرفاهية وتظلله العدالة...، والتنمية هو النقيض الأساسي للتخلف الذي ليس هناك تعريف شامل أو مقياس شاف له إلاّ أنه يمكن القول «إنه استيلاب اقتصادي اجتماعي من الناحية المادية واستيلابا على المستوى الذّاتي، هو ظاهرة كلية ذات جوانب متعددة تتفاعل فيما بينها بشكل جدلي تتبادل التحديد والتعزيز مما يعطي الظاهرة قوة وتماسكا كبيرين، ويمدها بصلابة ذات خطر كبير في مقاومة عمليات التغيير »[25]، وهو مصطلح كذلك ظهر للمرّة الأولى مع بداية الخمسينات ولكنه ما لبث أن برز بروزا شديدا على المسرح الدولي فخصصت له الأمم المتحدة مؤتمرات وبيانات خاصة في سنتي 1948-1949.

إن التنميّة عملية مجتمعيّة تراكميّة تكاملية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد بسبب تفاعل متبادل ومستمر بين العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسيّة والإدارية الانسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية، والحصيلة النهائية لهذه العمليّة ليست مجرّد حاصل جمع التغيّرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار أيضا الظروف الموضوعيّة للأمة وتركيبها النفسي والتاريخي، لأن الامة هي مجال التطبيق لتلك المناهج، فمن الضروري أن يدرس المجال المعروض للتطبيق وخصائصه وشروطه بعناية ليلاحظ ما يقدّر لكل منهج من فاعليّة لدى التطبيق.

هكذا في النهاية فمفهوم التنميّة والمفاهيم التي طرحتها الحضارة الغربية ليست مفاهيم عامة أو عالميّة، إنّما هي وليدة خبرة حضاريّة معينة تستبطن منظومتها وتختلف في مقدماتها ونتائجها مع أي حضارة مغايرة، ولهذا يمكن القول إن الثقة بالذّات وبالهويّة الثقافيّة وبالعناصر الموجبة في منظومتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة... ونبذ العناصر السلبيّة منها وتقويتها، تخلق ضمانا وملاذا عن التبعية والتخلف، بالإضافة إلى الاختيار الواعي للعناصر الإيجابيّة في منظومات المجتمعات الصناعيّة المتقدّمة يمنع الانصهار في ثقافاتهم وكذلك يمنع الاختلال وعدم الانتظام الإجتماعي، ويمكننا بذلك بتطوير القيم الثقافيّة وإمكانيّة تفسير الماضي وتنظيم

الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، ومفهوم الظاهرة الإنمائية على أهميتها لاتزال في حاجة للدراسات المتجددة والمتعددة لأنه يتضمن الكثير من الإشكاليات انطلاقا من الاشكال في المفهوم إلى علاقته كعملية ومنهج بالكثير من قطاعات الاقتصاديّة الثقافيّة السياسيّة، الايديولوجيّة... ومرتبط بالكثير من المفاهيم الأخرى كالمؤشر، المقياس، إجراءات.....وهو مرتبط بالازمات والتحولات لهذا يعاني دائما من التصحيحات، إنه مفهوم ينطوي على الصيرورة والتغيّر والتطوّر، فهو يشهد تطور النظر اليه وأصول التعامل معه فليس هناك مفهوم علمي دقيق له. لهذا يمكن اجمالها بأنها عمليّة انسانيّة تهدف إلى النهوض والارتقاء بالجانب المادي والمعنوي للمجتمع، هي عمليّة كفاية في الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع، وتوفير الظروف المناسبة لسموّ الانسانيّة في جميع الاتجاهات الروحي قبل المادي، ويجب أن تكون تنميّة منضبطة تقف عند حدّ الاسراف والترف والتكاثر والتقليد، حيث لا تقبل منظومتنا العقديّة التنميّة التي تحصر نفسها في البعد الاقتصادي دون غيره من الابعاد إنها ليست عمليّة إنتاج فحسب بل ذات بعد حضاري تتطلب تفعيل الوجود التاريخي وإعادة ربط ما انقطع لتأمين التواصل التاريخي والحضاري، لهذا لا بدّ من البحث عن التنميّة بصيغة لا يعارضها الإسلام بل تخدم الإسلام وتخدم جميع البشريّة، خاصة بعد أن أدركنا أن التنميّة بمفهوم الغرب أدت بنا إلى الكثير من المهالك التي لا يحمدوا عقباها، كما تدل العلامات كلّها على الإتجاه نحو الإنهيار الشامل لحضارة القرن الحادي والعشرين والطريق الوحيد لإنقاذها هو تغيير أساليب حياتنا، والتنميّة الاسلاميّة لا بد أن تسعى إلى أن تتفادى أن تصل إلى هذه النتيجة التي يندد بها القرآن «ظهر الفساد في البرّ والبحر بما كسبت أيدي الناس»[26]، وهذا الذي يلاحظ اليوم من مشاكل كثيرة تعانيها الكثير من الدول حتى الغنيّة منها.

2- نحو التنميّة

ولأن التنميّة لا يمكن حصرها في شكل واحد ولا يمكن إرجاع أسبابها إلى عامل واحد بل إلى عدّة عوامل تتدخل فيها من عوامل ذاتيّة، إقتصاديّة، ثقافيّة، التركيبة الاجتماعيّة...، وهناك عوامل خارجيّة أيضا من اقتصاديّة وسياسيّة....، ولا يمكن معرفة أسباب تنميّة المجتمع وتخلفه إلاّ من خلال التعرّف على تركيبته والتي هي عبارة عن النظم أو المجالات أو القطاعات التي يسيّر بها المجتمع، ولا بد من الاعتراف بأن النمو في أي مجال أو قطاع من قطاعات المجتمع ليست عمليّة سهلة بل قاسيّة وشاقة وليس هناك طرق مختصرة للوصول إليها، لكن

رغم ذلك فإنه مطلوب من العالم النامي والعالم العربي خاصة من أن يعيد توجيه سياسة التنميّة لديه من أجل أن يواجه هذا التخلف وهذه الأزمات التي يعاني منها بتطوير قطاعاته المتخلفة الجوهريّة من خلال انتهاج استراتيجيات محددة المعالم تتكاثف فيها جهود مختلف المتعاملين في جميع القطاعات المجتمع والحياة.

وإذا كانت العوامل والمساعدات الخارجيّة تلعب دورا إيجابيا أو سلبيا في عملية التنمية، فإن من يحدّد هذه النوعيّة هو كيفيّة تعامل العوامل الداخليّة مع هذه العوامل الخارجيّة، فهذه العوامل تستطيع أن تساهم من عمليّة التنميّة إذا كان هناك انسجام واحترام للنظام الداخلي وما لم تكن هناك مصالح تخل بهذه التنميّة، أي استعداد الظروف الداخليّة لتركيبة المجتمع للإستجابة لضغوطات الخارج، وإن لم يكن كذلك فإنه أكيد أن العوامل الخارجيّة لن تعمل إلاّ على إعاقة مسيرة التنميّة وترسيخ التخلّف والتبعيّة، ولأن لكل مجتمع ظروفه وتركيبته الإجتماعيّة فإن لكل بلد صبغة خاصة به المكانيّة والزمانيّة للتنميّة، وإن كانت الدول الناميّة تتطلع أن تستفيد من الدول المتقدّمة من تجربتها ومن تجربة الدوّل التي حققت في العقدين الأخيرين تنميّة، فإنه لا بدّ من العلم إن تأثير العوامل المختلفة متغيّر بحسب الظروف والأوضاع المختلفة، ولا يمكن تعميم نموذج واحد أو تسلسل هرمي واحد على جميع الظروف والأوضاع المختلفة دفعة واحدة، وفيما لو تمّ الحديث عن عامل مسيطر واحد فإن هذا العامل يعتبر مسيطرا في نطاق واحد.

لقد برزت في الأونة الأخيرة نماذج تنميّة ممكنة ومحكمة وإن كان البشر لا يتفقون حولها ولكن هناك نقاشات مكثفة حول عالم أفضل للجميع مثل حول التعامل مع العولمة والذين يخافون من نظام التجارة العالميّة ومن المنظمات غير الحكوميّة التي كثيرا ما تتعارض مصالحها وأهدافها الإقتصاديّة، فالتنميّة لا بدّ أن تكون بتكامل جميع أوجه الإصلاح، الإستثمار في جميع ابعاد الحياة التعليم الصّحة، نظم الإدارة مستوى التغذيّة التخطيط التقويم، جو الحريّة، المشاركة الجماعيّة... .

ولكن أيضا كل تخصص أو طرف أو قطاع من كل تلك القطاعات هو مرتبط بالأطراف والقطاعات والاتجاهات الأخرى والانغلاق سيؤدي حتما إلى العزلة والتخلف، إن التنمية المطلوبة اليوم هي التنميّة الشاملة المتكاملة المتسقة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا... ومع جميع أطر الحياة، بهدف إيجاد المزيد من الفرص أمام الجميع لتحسين نوعيّة الحياة، ولابدّ أيضا من أن تكون قابلة للاستثمار دون الاضرار بالإنسان والطبيعة، إن التنميّة في الواقع

هي هدف النظام الاجتماعي العام، الذي يتكون من أنظمة جزئيّة لا تنفصل ولا تتجزأ بل على هذه الأجزاء دوما وأبدا أن تعمل مع بعضها البعض بتناغم وانسجام مع بعضها البعض، ومع مجموع النظام من أجل الوصول إلى التنميّة المطلوبة، مع مراعاة تنسيق بين برامج التنميّة المحليّة والخطط القوميّة والعالمية بحيث يغذي كل منهما الآخر، فنحن نعيش في عالم واحد وإن كانت قيمنا مختلفة وأساليبنا مختلفة لأنجاز أهداف متطابقة ولكنه أيضا تجمعنا قضايا مشتركة "إننا نعيش في هذا المحيط الحيوي الذي يجمعنا جميعا نحن البشر وجميع الكائنات الأخرى، هذا المحيط الذي يمدنا بجميع مصادر الحياة، الماء، الهواء الأرض....، وكل ما يحتاج إليه الانسان ليبقى على قيد الحياة .... "[27].

إن الكثير من الأفعال المحليّة كما يظهر لنا اليوم ذلك بوضوح نتائجها أو لنقل اثارها السلبيّة ومشاكلها البيئيّة ذات ابعاد كوكبيّة وإن لم تخطر في البدايات ببال إنسان ان تكون لها مثل هذه العواقب الوخيمة على مستوى العالم كله، ولذلك فإن التنميّة المستقلّة بقدر ما تحتاج إلى سلطة سياسيّة وعلى الذّات محليّا أو قطريا، تحتاج ايضا إلى نطاق الإقليمي بل وعلى صعيد العالم الثالث والعالم كله، وهو ما يطلق عليه الإعتماد الجماعي على الذات.

وإذا كانت التنميّة ظاهرة ايجابيّة فلا بدّ أن نعي أنها لا تخلوا ايضا من مخاطر وسلبيات: ومن أهمها وكما قالنا سابقا أن هذا المفهوم إنه مصطلح أوجدته الدول الغربيّة كمعيار للتمييز بين الدول الغنيّة والدوّل الفقيرة، وعمليّة ظاهرها مساعدة الشعوب الفقيرة بمساعدات تحت مشاريع تموّلها وباطنها وسيلة أخرى كمصدر للحصول على موارد الدوّل الضعيفة وفتح أسواق لموادها وإبقاء تلك الدول تابعة لها، فغاية المجتمعات الأوربيّة من هذه العملية الإبقاء على المجتمعات الغير الأوربيّة متخلفة عن سياق التطوّر الأوربي، تابعة لها ومستهلكة لمنتجاتها وسوقا لتصريفها ومصدرا للمواد الخام اللاّزمة لها، ولأن أغلبيّة الدول الناميّة في معظم مشاريعها تحتاج إلى مساعدات وقروض وهذه الديون أو القروض تمثل عقبة رئيسيّة أمام فرصها في النمو، وأن تحقيق أعبائها له الأولويّة في تحديد حلول طويلة الأجل لمشكلاتها التنمويّة، ثم إن قول الدول المتقدمة بما يسمى بفكرة "التبادل" بينها وبين الدول النامية في الحقيقة لا يضمن التعاون، لإن إختيار ممول ومنفذي المشروع يتضمن السيطرة على عمليّة التنميّة ومنتجاتها بل ملكيّة هذه العمليّة وبالتالي السيطرة على تلك الدولة برمتها، وهذا ينفي ذاتيّة وخصوصيّة هذه المجتمعات في أن يكون لها طريق آخر غير الطريق الأوربي،

لهذا ساد ومازال يسود الدول النامية لمدة طويلة نوع من التلفيقيّة والحلول الوسط لمشاكلها وتحدياتها.

هذا من جهة ومن جهة أخرى إن انتقال المجتمعات النامية إلى الحداثة فرزت العديد من الأزمات والمشاكل التي بدورها تستوجب تحقيق تنميّة جديدة للتغلّب عليها، أصبحنا مجتمع يتكالب على الاستهلاك والترفيه مع إنتشار عقليّة الربح السريع وتفضيل المشاريع قصيرة الآجال، والتبعيّة في القطاعات الحيويّة، وتزايد الانغماس في استهلاك التكنولوجيا المستوردة والخضوع للهيمنة التكنولوجيا الأجنبيّة دون القدرة على اللّم بتقنياتها مما ساهم في تآكل الموارد الماليّة، وفي المقابل نجد الاستنزاف الأجنبي المجحف لبعض مواردنا الأساسيّة النفطيّة، السمكيّة، الغابيّة....، وتراجع عقليّة الادخار والتسابق لمجاراة أنماط الاستهلاك الغربيّة الذي أدى إلى قتل صناعاتنا الوطنيّة الناشئة باعتبار أن كل إنتاج أجنبي هو متميّز ومتفوق، ثم زيادة على ذلك وكما وتظهر الكثير من الدراسات اليوم أن زيادة التنميّة يؤدي إلى «الثراء الذي يحمل معه خطرا الاخلاد إلى الراحة والترف والمتع والسعي وراء الثراء غير المشروع»[28] وخلق طبقة من المنتفعين والفاسدين سياسيا إداريا الذين يقومون بنهب واستغلال المعونات الاجنبيّة وتحويلها على منافع شخصيّة سواء في صورة رواتب مبالغ فيها أو بعثات ورحلات خارجيّة على حساب مشروعات المعونة... ، وظهور مشاكل وجرائم من نوع آخر مثلما يسمى جريمة الإعتداء على الممتلكات، بينما تقل جرائم القتل والسرقة والعنف، وتظهر الكثير من الدراسات أن الدول العربيّة ذات المستويات الإقتصاديّة المرتفعة مثلا دول الخليج ترتفع فيها الجريمة بسبب النمو السريع (الطفرة)، واستقدام الأيدي العاملة (صراع ثقافي) والمخدرات ... ، فلا بدّ من الحصانة الروحيّة لتجاوز مثل هذه الازمات الكثيرة: الأزمات الماليّة، إشتعال أسعار المواد الأوليّة، التطرّف والعنف، تفكّك العائلة والمجتمع، تقويض سلطات الدولة، إعاقة عمليات التعليم والإنماء، مشارع وهمية، الإرهاب الفكري والمالي والجسدي.... ، وإن أهم نقطة سلبيّة للدول الناميّة والدوّل العربيّة خاصة هي «غياب تام للباحث العربي تماما عن القضايا والمشكلات الدوليّة، على الرغم وجود كفاءات لا تقلّ اطلاقا عن الكفاءات العالميّة، ولكن لا تتاح لها الإمكانات التي تسمح لها بالمشاركة مشاركة ايجابيّة»[29].

ولهذا إن العلاج الناجح لتلك التحديات والمشكلات التي تتخبط فيها الدول العربية والنامية لا بد من معرفة أن التنمية تحتاج إل جملة من شروط لا بد من توفرها وعلى سبيل الميثال نذكر:

أولا لا بد أن تتحقق هذه التنميّة «كحق من الحقوق المنصوص عليها في المواثيق الدوليّة وتكون مشروطة أولا وقبل كل شيء بمدى مصداقيّة المؤسسات الحكوميّة والمدنية وخاصة على مستوى نزاهة أطرها ومسيّريها ونجاعة أنشطتها وبرامجيها ثم صرامة وشفافيّة أساليبها في التنفيذ والتقييم بعيدا عن منطق الإحسان والصدقة ووصفات الأقراص المسكنة لأوجاع وأزمات التخلّف الاجتماعي الذي تتخبط فيه شرائح وفئات واسعة من المجتمع العربي»[30]، فالمجتمعات العربيّة اليوم تتخبط بين نظامين متعارضين للعمل الاجتماعي المدني واحد تقليدي يراهن على ثقافة التكافل التي تتخذ طابع الإحسان والصدقة متجاهلة بذلك إعتبار التنميّة كحق من حقوق الإنسان تستلزم سن سياسة العدالة الإجتماعيّة بدل إعتماد أسلوب التضامن العاطفي للأثرياء مع الفقراء، للاقوياء مع الضعفاء، للمثقفين مع الأميين وكأن الفقر والإقصاء والأميّة قدر محتوم، والآخر عصري يراهن على ثقافة المشاركة والمواطنة كأسلوب ناجح لتحقيق العدالة الإجتماعيّة والكرامة الإنسانيّة والتنميّة الحقيقيّة باعتبارها حقوق مقدّسة يجب صونها وتجسيدها على ارض الواقع ، ثم وقبل إمتلاك الوسائل التشريعيّة والإداريّة والمادية لا بدّ من وعي صادق عند كل مواطن بضرورة فهم أن ما نعانيه اليوم إلى جانب أنه مسؤوليّة الحكومات والمؤسسات فهو كذلك مسؤوليّة الافراد، لا بدّ أن نتحوّل إلى أفراد ذوي قيمة وفاعليّة يتوخون تغيير واقع مجتمعاتهم المتخلفة إلى واقع حضاري مزدهر ماديا ومعنويّا.

ثم لا بدّ ان تكون التنميّة مستقلّة لا تابعة والاعتماد على الذات، وللإعتماد على الذّات وعلى كافة أفراد المجتمع ولتعبئة كل موارده يستوجب أن يوجه الإنتاج والخدمات للمواطنين جميعا، وتوفير الإحتياجات الأساسيّة خاصة لهم، وحتى يتحقق الاعتماد على المواطنين فعلا لا بدّ من توفير الظروف التنظيميّة المناسبة لإشعارهم بالإنتماء والارتباط عضويا بقضيّة التنميّة بأن يكون لهم دور أساسي في صنع القرار في كل ما يعنيهم وهذا يتحقق بالمشاركة.

إن من أهم شروط التنميّة اليوم هو أن تلعب الدولة إلى جانب أدوراها التقليدية حفظ الأمن والنظام والدفاع وتقديم خدمات اجتماعيّة أساسيّة خاصة في التعليم والرعاية الصّحية وصيانة الهياكل الأساسيّة الاقتصاديّة ... ارتياد مجالات اقتصاديّة بشكل مباشر أو غير مباشر، كذلك لا بدّ أن تلعب دورا كبيرا في الجهود الإنمائيّة، على الدولة إلى جانب القطاع الخاص «أن تكون قادرة على بناء وتطوير إدارة ذات قدرة ذاتيّة تلقائيّة قادرة على التكيّف باستمرار ومواجهة متطلبات تعاظم وتوسع أدوار هذه الدولة نفسها»[31].

كما أن التنمية لا يمكن أن تكون إلاّ إذا كان هناك استقرارا سياسيا، إنه لا بدّ من كبح العنف لكي تحدث التنميّة، ورغم أن الوعي التعليمي العربي قد وصل مستوى نضج ونمو تقني ومستوى معيّن من الوعي، فالناس في المنطقة العربيّة هم الأقل استمتاعا بالحريّة على الصعيد العالمي، حيث السلطات تسيطر على عمل منظمات المجتمع المدني والسياسي، والتنميّة خاصة البشريّة تتطلب بيئة آمنة من القسر والاستبداد والتسلّط كي تصبح بيئة عادلة لا مكان للظلم فيها، فجل الدراسات وتقارير الأمم المتحدة وتقارير التنميّة البشريّة العربيّة تؤكد أن دول العالم العربي تعاني نقص الأمن إلى جانب نقص المعرفة، المياه، التقنيّة، الفجوة الرقميّة بينها وبين الدول المتقدمة....

وإذا كان اليوم تعرف الدول العربيّة ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الدخل، إلاّ أنها مازالت تعاني من أزمة التنميّة لأن قطاع النفط هو الذي يتصدر ويساهم في إجمالي الناتج المحلي في حين هناك ضعف كبير في القطاعات الأخرى، لهذا لا بد من تصفيّة البنيّة الأحاديّة للإقتصاد الوطني، تلك البنيّة المعتمدة على المعدن الوحيد أو المعتمد على المحصول الوحيد الموروثة من الفترة الاستعمارية، وتجاوز هذه البنيّة عن طريق تطوير جهاز إنتاجي أكثر تطور وتنوعا وديناميكيّة، لا بد من نمو الإيرادات العامة والحرص على تكامل الهياكل الاقتصاديّة «الذي سيتيح لها أن تلعب أدوار هامة ومتناميّة في قيادة وتوجيه عمليات التنميّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة وعلى نشر وتحسين الخدمات الاجتماعيّة الاساسيّة خاصة في مجالات التعليم والصّحة وبناء هياكل الأساسيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة اللاّزمة لانطلاق مسيرات التنميّة وتأمين استمرارها»[32]، وبدل إختيار وإحتكار المشاريع المربحة ذات المدى القصير أو مشاريع الخدمات أو ذات إرتباط بالنفط، لا بدّ من إختيار المشاريع ذات الأولويّة التي تستطيع خلق إنتاج يحقق إكتفاء غذائي أو صناعي أو زراعي أو تقني أولي وألح وأجدر، إن ما تحتاج إليه الدول الناميّة ليس بالإنفاق السخي على حلول عاجلة ولكن تنويع مصادر الدخل، وذلك بتوجيه معظم وارداتنا إلى استثمارات بعيدة الأجل في الصناعة والزّراعة والتجهيزات السياسيّة وإختيار التقنيّة المناسبة وإمتلاكها، أن يكتسبوا معارف لتطوّر قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالانجاز واحترام الذّات، إلى جانب أيضا الاهتمام بالأبعاد المعنويّة والإنسانيّة للتنميّة يعدّ من الضروريات الحياتيّة لأي نموذج واستراتيجيّة تنمويّة ثوريّة، فإلى جانب الاهداف الماديّة فأن الأهداف المعنوية هي الركيزة الأساسيّة للتطوّر والرقي الاجتماعي والتي خاصة

تتأتى بالاهتمام «بتأسيس منظمات وجمعيات، لأن دور هذه الأخيرة حاسما واساسيا في تنميّة السلوك المدني وترسيخ أساليب ممارسته كثقافة يوميّة تحكمها قيم الديمقراطيّة الحقيقيّة والمواطنة الفعليّة، حيث أن ثقافة العمل الجماعي التطوّعي القائم على التكافل والتضامن والتشارك متجذر في التاريخ العربي، الأعراس الجنائز، جمع الزيتون زراعة الأرض،...»[33]، وغم ذلك فإن المنظمات والجمعيات الموجودة في الدول العربيّة مانزال سجينة جملة من المعوقات والتحديات التي تكبلها وتشدّها إلى الوراء وتحدّ بالتالي من فعاليتها في بناء الإنسان المأمول القادر على مواجهة الأخطار والتحديات الجديدة التي ذكرناها سابقا، لهذا لا بد من ترسيخ ثقافة الإنخراط في التنظيمات غير الحكوميّة، النقابيّة والعماليّة والمهنيّة والخيريّة والثقافيّة والحقوقيّة التي تدافع وباستقلال عن سلطة الدولة وعلى مصالح الناس وصون حقوقهم ونشر ثقافة التسامح والإختلاف والتنميّة المستدامة من خلال تأهيل الفرد وتحديث المجتمع والحفاظ على سلامة البيئة وتثبيت الحقوق الإنسانيّة ومحاربة ظواهر الفقر والأميّة والبطالة والفساد.

على الدول العربيّة تقديم مقاربة تقويميّة لواقع المجتمعات العربيّة المعاصرة، وذلك من خلال استحضار أهم مقوماته وانجازاته واستنطاق أبرز معوقاته وتحدياته، وذلك ليس بالمستحيل فلمعظم الدول العربيّة ومنها الجزائر اليوم لديها إمكانيات لإعادة صياغة واقعها في علاقاتها بالتنميّة المستدامة على أسس واهداف وتوجيهات جديدة، لأن أهم وأخطر الأبعاد المتعلقة بالتنمية المستقلة هو الارتباط التنمية بالمعونات التي تضعف إمكانيّة أو إرادة الإعتماد على الذّات، والتي يجب أن تكون «قاعدتها مصادر الأمة، ومواردها البشريّة والماديّة توضع موضع الإستخدام الكامل لتلبيّة حاجاتها»[34]، فلا بد القضاء على المساعدات الخارجيّة أو على الاقل جعلها مشروعة دون الإعتداء على سيادة الدوّل وعلى مصادرها الطبيعيّة، ولايسمح أن تستغل لأغراض أنانيّة ومصلحيّة للدوّل المتقدمة ولأجل السيطرة، إن تحقق تنميّة مستقلّة لا يكون إلا بإعادة صياغة العلاقات مع العالم الخارجي وبالقضاء على التبعيّة لتصبح علاقة متوازية تضمن مصالح دول العالم الثالث، وعندئذ تكف التجارة الخارجيّة أن تكون هدفا لذاتها وإنّما مجرّد وسيلة لتحقيق التنميّة الداخليّة، وإيجاد علاقة متوازية مع القوى التي تسيطر على السوق الدوليّة وتحكم النظام الاقتصادي الدولي القائم، وتحقيق كفاية الموارد والسوق المحليّة لتحقيق تنميّة شاملة ومضطردة بمعدلات سريعة، إلى جانب تعاون قوى عربي الذي ينطوي بالضرورة على تعاون وإعتماد تبادل على مستوى الوطن العربي كله وتدعيما وتعميقا له، ولا بد أن نعرف ان التجارة الحرّة لا تزيد إجمالي الفائدة الإقتصاديّة لجميع الأطراف، فهناك طرف

يستفيد أكثر من غيرها، بل أكثر بكثير رغم الكثير من الخبراء يؤكدون أن هذا ليس صحيحا مادمت التجارة العالميّة تخضع لشروط تسمح بالحصول على نفس الامتيازات والفوائد، وأن السوق هي التي تقود وليست المؤسسات أو الدول المتقدمة.

إننا اليوم تجابهنا تحديات جديدة فلا بدّ أيضا لنا من أساليب جديدة للتكيّف معها: فإلى جانب معرفة القراءة والكتابة، ولا بدّ للجامعات والمدارس أن تستوجب التطور الخطير للعلوم وأن تسير فيه وأن تبدّل برامجها التقليديّة بدل تكريسها، إننا بحاجة إلى تغيير التعليم ووسائله والتفتح على المجتمع والإندماج مع الحياة اليوميّة للشعب والأخذ دورا في التفاعل المستمر والمساهمة بدور تطوير البيئة والنهوض بها، إلى جانب ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة وتدريبها وإكسابها المهارات العمليّة اللاّزمة لمشاركتها في العمليّة الإنتاجيّة وإدماجها في جميع المجالات وخاصة في موقع المسؤوليّة، يجب ألاّ تقل بما يحظى به الرجل من هذا الاهتمام لأن ذلك يعدّ من الضرورات الملّحة لإنجاز التنميّة في البلدان الناميّة، «وتوفير الخبراء المحليين هي جزء من معانات الدول النامية من ضعف أو انعدام تنميّة العناصر البشريّة بصورة عامة، وهي كذلك نتيجة للخلل في نقل التكنولوجيا الحديثة إلى هذه الدول وما يترتب على ذلك من آثار أهمها نقص الخبرة والخبراء، ويمكن أن تنسب المسؤوليّة عن هذا الوضع إلى الدول المانحة نفسها»[35]، ولا بد الحد من الهدر والترف فهناك أموال طائلة تهدر على أمور لا تغني من جوع،... لذلك فنحن بحاجة إلى حملات توعيّة مستمرّة بضرورة الحفاظ على الثروات وترشيد الإنفاق والتنبيه على صور الهدر الموجودة ومحاربتها ، ولا بد من تعلّم الادخار من أجل الاستثمار لأن المدّخرات هي الفوارق بين الدخل والاستهلاك، فلا بدّ حتى تكون هناك استثمارات جديدة من أن يكون ما ينتجه الناس أكثر مما ينفقونه وإلاّ فمن أين يأتي المال .

ولأن الإتجاه العالمي الراهن الذي تقوده منظمة التجارة العالميّة في مجال تحرير التجارة الخارجيّة ما هو إلاّ تكريس التبعيّة بمظاهر جديدة تحميه هذه المنظمة لهذا «المطلوب من الدول الناميّة إنشاء تكتلات إقتصاديّة عملاقة بمواصفات جديدة تدافع على الدول النامية ضد ستغلال الدول الغنية، خاصة في ظل جوانب الضعف العديدة التي تعاني منها في قواعدها الإنتاجيّة، الأمر الذي يحد من قدرتها للمفاضلة بين دواعي الإنفتاح والتنافس الحر في السوق العالمي وخيارات الإعتماد على الذّات وتوفير المرونة الإقتصاديّة اللازمة لامتصاص الأثار السلبيّة للإهتزازات والصدمات الخارجيّة»[36].

تحتاج التنمية لتنجح في كل ذلك أيضا إلى ممارسة النقد والمراجعة لتصوراتنا وأشكال الممارسة التي تتجسد فيها تلك التصورات، وهذا يعني تعديلا في كل ذلك وإلاّ فلا معنى لمراجعة لا تفضي إلى نوع من التغيير والتحسن، نحتاج إلى النقد في البنى الأساسيّة وفي الأطر العامة، إن التقدم يتطلب أحيانا الخروج عن أنماط التفكير المألوفة والخروج عن الثقافة الرائجة والأعراف الراسخة، وإذا كانت الحضارة الغربيّة تعلي من قيمة الرقم على حساب قيمة المعنى فإن الحضارة العربية على العكس يجب تحقيق التوازن الروحي والمعنوي والجسدي والمادي، فالتخلف مشكلة متعددة الابعاد والتنميّة لا يكون في اطار المجال الاقتصادي لكن في جميع المجالات، ولهذا على كل دولة تريد تحقيق التنميّة أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها، وعقيدتها ونظرتها إلى الكون والانسان والحياة وشخصيتها التاريخيّة الحضاريّة مع وضع في الحسبان حالة الانسان النفسيّة والاجتماعيّة في تلك المجتمعات.

النتيجة

ولهذا يؤكد مجموعة من الباحثين في هذا المفهوم أن علينا إذا أردنا الاستيعاب الكامل والفهم الكافي لهذه القضيّة لا بدّ من معرفة حقيقة الانسان وكنهه وكيفية تلقيه لسنن التاريخ من جهة وبفهم حقيقة الأمر، لا بدّ أن يضع الانسان لنفسه هدفا والهدف الذي ارتضاه سبحانه وتعالى لعباده وهو الكمال الروحي قبل الكمال المادي، لأن الظروف التاريخيّة والوسائل والغايات التي تحقق فيها التنميّة الغربيّة تختلف كليا عن العالم العربي الإسلامي، لا بدّ من التسليم بأن قضيّة التنميّة ومفهوماتها، لها فلسفاتها المختلفة التي تبلورت من خلال القيم الاعتقاديّة والظروف النفسيّة والتاريخيّة والأزمات الماديّة التي مرّت بها كل أمة كما أن لها أوعيتها واشكالها ووسائلها، وهكذا إذا كانت التنميّة عند الغرب تفسر بالاستهلاك المنفلت والتمتع بالمزيد من الملذّات فإن على المسلمين أن ينظروا إليها على انها تكون برفع الحرمان ومكافحة الفقر، والتخفيف من التفاوت بين الفقراء والأغنياء، فلا يمكن أن يكون الهدف من التنميّة هو التمتع باللذائذ وإتباع رغبات النفس وأهوائها، لكن في النهاية إن ما يجب تأكيده لتحقيق التنمية إعادة ترتيب الأولويات، ولأنه وكما يقال أن تحديد أهداف التنميّة هي القوّة المؤثرة في عمليّة أنشطتها ونتائجها، ولهذا إذا كانت التنميّة كعمليّة مجتمعيّة شاملة ومتكاملة فإن من بين الكثير من الأمور التي تهدف إليها التنميّة هو الانطلاق نحو الأفضل بخطى مستقيمة والاحسن على طول الخط.

الهوامش:

[1]– سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، الإسلام والتنميّة: المساعدات الخارجيّة والتنمية في العالم العربين رؤية من منظور عربي إسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسيّة، 2001، ص 17.

[2] – محمد توفيق صادق: التنميّة في مجلس التعاون، دروس السبعينات وآفاق المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، العدد 183، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، الكويت، 1986، ص 20.

[3]– نصر محمد عارف، الابعاد الثقافيّة للمساعدات الخارجيّة للعالم العربي، الإسلام والتنميّة: المساعدات الخارجيّة والتنمية في العالم العربي رؤية من منظور عربي إسلامي، المركز العلمي للدراسات السياسيّة، 2001، ص181.

[4]– نصر محمد عارف، المرجع السابق، ص181.

[5]–ج.حازيس، ج.دومينجو، تر محمد على بهجت الفاضلى، عبد الحميد الحمادي، دراسات في جغرافية التنميّة ، الاسكندرسة، ط2، 2001 ص21.

[6]– إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، ، دار الشروقن القاهرة ط2، 2001، ص13.

– عبد الباسط عبد المعطي، الوعي التنموي العربي، دار الموقف العربي، القاهرة، 1983، ص39.[7]

[8]– روستو. والت ويتمان ، مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مجلة الرائد العربي، عمان، العدد 18، افريل 1962.بالتصريف

[9]– محمد أحمد صقر،أوجه التخلّف ومشكلات التنميّة في العالم العربي:رؤية إسلامية، المساعدات الخرجيّة والتنميّة، ص74.

[10]– إبراهيم سلمان مهمنا، التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية أبعاد وآثار التنمية المستدامة، الامارات العربية المتحدة، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2000، ص22.

– أمارتياض، التنميّة حريّة مؤسسات حرّة وإنسان متحرر من الجهل...، عالم المعرفة، العدد 303، مطابع السياسة، 2000، الكويت ، ص11.[11]

[12]–عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبيّة متطلبات التنميّة ومواجهة تحديات العولمة، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنميّة البشريّة في عصر العولمة، المؤتمر العلمي الأول لكليّة التربيّة النوعيّة جامعة المنصورة، مصر، 2006، ص283.

[13]– إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص84-88.

[14]– فيروز راد وأمير رضائي: نظرية الثقافة دراسة اجتماعيّة في مفهوم التنميّة الثقافيّة عند علي شريعاتي، تر أحمد الموسوي ، مكتبة مؤمن قريش، ط1، 2009، ص49.

[15]–دوغلاس سي نورث و آخرون: في ظل العنف السياسيّة والإقتصاد ومشكلات التنميّة ، تر كمال المصري، عالم المعرفة، العدد 433، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، 2016، ص12.

[16]– محمد جواد أبو القاسمي: التنميّة الثقافيّة في المجتمعات الإسلاميّة، الحالة الإيرانيّة نموذجان، تر حيدر نجف ، مؤسسة عرش لأبحاث الثقافية والفنية، ط1، 2007، ص29.

[17]–ريتشلرد هيجوت، نظرية التنميّة السياسيّة، تر حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد ، المركز ع للدراسات السياسيّة، الأردن، ط2001،1،ص 21.

[18]– السيّد مرتضي آويني: التنميّة وأسس الحضارة الغربية التقدم الاقتصادي أم التكافل الثقافي ، مركز الحضارة للتنمية الفكر الاسلامي، بيروت، ط1، 2016، ص13.

[19]– أحمد محمد عبد العظيم جميل: دور نظام الوقف الإسلامي في التنميّة الاقتصادية المعاصرة ، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 2007، ص85.

[20]–المعجم الوسيط، مادة نما، إعداد لجنة بإشراف مجمع اللغة العربيّة في القاهرة ، ط4، 2004، ص956.

[21]– إبراهيم العسل، التنميّة في الإسلام مفاهيم مناهج وتطبيقات، المؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 1996، ص59.

[22]– نصر محمد عارف، نظريات التنميّة السياسيّة المعاصرة، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، دار القاريء العربي، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1981، ص ص235-236.

[23]– نصر محمد عارف، نظريات التنميّة السياسيّة المعاصرة، ص20.

[24]–محمد رشاد خليل، المنهج الإسلامي لدراسة التاريخ وتفسيره ، دار المنار، القاهرة، ط1، 1984، ص36.

[25]– مصطفى حجازي: التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور، المركز الثقافي العربي، دار البيضاء، ط9، 2005، ص32.

[26]–سورة الروم، الأية 41.

[27]–أسامة الخولي، مصطفى طلبة، البيئة وقضايا التنميّة والتصنيع، ص34.

[28]– غازي القصيبي، التنميّة وجها لوجه ، تهامة للنشر، الكتاب العربي السعودي، ط2، 1989، ص52.

[29]– أسامة الخولي، مصطفى طلبة، المرجع السابق، ص32.

[30]– الغالي أخرشاو، المرجع السابق، ص62.

[31]– محمد توفيق صادق: المرجع السابق، ص103.

[32]– محمد توفيق صادق: المرجع السابق، ص89.

[33]–الغالي أحرشاو، المرجع السابق، ص58.

[34]–نصر محمد عارف، الأبعاد الثقافيّة للمساعدات الخارجيّة للعالم العربي، المساعدات الخارجيّة و التنميّة، ص 187.

[35]–صالح جواد كاظم، حدود العلاقة بين السيادة القطريّة والمساعدات الخارجيّة، المساعدات الخارجيّة والتنميّة، ص163.

[36]– محمد النجفي: دراسة حالة لإسهام منظمة إسلاميّة غير حكوميّة في التنميّة في الدول العربيّة، المساعدات الخارجية والتنميّة، ص134-135.